دراسات لبنانية وعربية
٤

د. حسان حلاق

# الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان

الدار الجامعية

A
305.6
H181ab

A
305.6
H18lab

# الابعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان

د. حسّان حلاّق

B.U.C. LIBRARY
3 DEC [illegible]
RECEIVED

الدار الجامعية

# الابعاد الطائفية والسياسية

# في

# مواقع الحكم والسلطة في لبنان

## تمهيد

تُقدم هذه الدراسة نماذج اساسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان* . ان ايجاد دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ ، وايجاد الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ ، كان بمثابة حجر الاساس والأعمدة الاولى للنظام السياسي والطائفي الذي قام عليه الكيان الجديد في مختلف عهوده ومراحله .

ان ولادة النظام الطائفي في العشرينات من هذا القرن ، يمثل المبنى اللبناني باسسه الاولى ، وماتلاه من عهود انما كانت بمثابة طوابق جديدة اضيفت إلى ذلك المبنى ، في حين ان الاساس استمر دون تعديل على ما كان عليه بين ١٩٢٠ - ١٩٤٣ ومن ثم ١٩٤٣ - ١٩٥٢ .

---

(*) للمزيد من التفصيلات وللاجابة على الكثير من التساؤلات حول مواقع الحكم والسلطة في لبنان ، راجع مؤلفاتي التالية : دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ - ١٩٤٣ ، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢ ، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦ ، مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ - ١٩٣٨ ، موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٥٢ .

وانطلاقاً من هذا الواقع والمفهوم فاني سأعالج واقع لبنان الطائفي والسياسي منذ بداياته إلى فترة نهاية عهد الاستقلال الأول ، لأن تلك الفترات هي التي وضعت فيها اللبنة الاولى للبنان الطائفي والسياسي ، ولهذا فلن أتطرق إلى عهود الرؤساء : كميل شمعون ( ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨ ) ، فؤاد شهاب ( ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ ) ، شارل حلو ( ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ ) سليمان فرنجية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) الياس سركيس ( ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ ) وامين الجميل ( ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨ ) ذلك لأن هذه العهود لم تكن سوى اضافات جديدة على حجر الاساس للبنان الطائفي .

* * *

واستناداً الى ما اشرنا اليه في هذه الدراسة من نماذج سياسية وطائفية وعشائرية ممثلة في النظام اللبناني ، فان النتائج والدلائل تشير إلى ان سمات ذلك النظام لم تؤدِ يوماً ولن تؤدي في المستقبل المنظور إلى الأمن الاجتماعي والاقتصادي والتربوي ، ولا إلى السلام السياسي والعسكري .

ان الممارسات والقرارات والسياسات التي اتسم بها النظام الطائفي في لبنان ، ادت إلى الواقع العسكري الذي عاشه لبنان في فترات من تاريخه ، ولا يزال إلى اليوم يعاني من ذلك الواقع ، الذي قسَّم لبنان كدولة إلى دويلات وإلى طوائف ومذاهب وعشائر وقبائل ، وانتقل لبنان من كيان الدولة إلى منطق المناطق والزواريب والشوارع .



إن مسألة إحلال السلام في لبنان ، لا يمكن ان تتم إلا بانهاء اسباب الحرب ، الأسباب التي تفشت وانتشرت في مختلف ميادين الحياة اللبنانية وفي مقدمتها الطائفية السياسية .

حسان حلاق

٧/ ٤/ ١٩٨٨

تعتبر المسألة اللبنانية من اهم واعقد القضايا في التاريخ العربي الحديث والمعاصر ، وقد تداخلت مع قضايا المنطقة وارتبطت بها منذ سنين بعيدة ، كما تدخلت القوى الاستعمارية الاجنبية في سبيل تأجيج الاتجاهات الطائفية والمذهبية ، وتجلي ذلك واضحاً بعد انتهاء الحكم المصري من بلاد الشام ١٨٣١ - ١٨٤٠ ، وتقسيم جبل لبنان إلى قائمقاميتين : درزية ومارونية عام ١٨٤٢ ، ثم في المجازر الطائفية في الجبل ، ومحاولات توحيد ابناء الجبل في انشاء نظام المتصرفية عام ١٨٦١ . وقد استمرت التيارات الطائفية والسياسية ردحاً من الزمن ، إلى ان قام نفر بمحاولات فاشلة لتقريب وجهات النظر بين اللبنانيين (١) .

وفي عام ١٩١٢ بدأت بعض القوى اللبنانية تطالب بالاستقلال عن الدولة العثمانية وانضمام البلاد السورية إلى مصر تحت الراية البريطانية بينما طالبت قوى طائفية اخرى بالاستقلال تحت الحماية الفرنسية (٢) . غير ان الاتجاهات

الاسلامية كانت تطالب بشكل عام باللامركزية ، وقد اسفرت الاتجاهات السياسية والطائفية عن ولادة اول جمعية بيروتية غير طائفية في التاريخ المعاصر ، وهي « جمعية بيروت الاصلاحية » وذلك في اوائل عام ١٩١٣ . واعتبرت هذه الجمعية بمثابة حزب او تكتل سياسي يجمع مختلف الطوائف الدينية في لبنان وطالبت هذه الجمعية بالحكم اللامركزي في اطار الدولة العثمانية .

وفي الوقت الذي بدأت تتنامى فيه حركة اليقظة القومية والاصلاحية ، كانت بعض القوى الطائفية تستغل فكرة « العروبة » والخلافات مع الدولة العثمانية ، واستغلت تلك القوى بعض الاخطاء المرتكبة في ولاية بيروت وبقية الولايات الشامية . وبدأت المنشورات السرية توزع في بيروت سراً منها منشور « إلى الامة العربية الوطن في خطر » (٣). وكانت قوى السلطة المستقبلية في لبنان وراء اكثر هذه المنشورات المعادية للدولة العثمانية ، كي تمهد لعوامل الانفصال عن الحكم العثماني .

هذا وقد تداعت الجمعيات والقوى الطلابية العربية لعقد اول مؤتمر عربي في باريس عام ١٩١٣ ، وكان لبيروت الدور البارز في هذا المؤتمر نظراً لدور جمعية بيروت الاصلاحية والطلبة اللبنانيين الدارسين في باريس وقد رأى القنصل الفرنسي في بيروت « قوجه » في تقرير ارسله إلى وزير الخارجية الفرنسية في ١٦ ايار ( مايو ) ١٩١٣ بان اعضاء الوفد



الاصلاحي وسواه من الوفود السورية لن تبحث في المؤتمر موضوع الوحدة العربية وتكوين امبراطورية عربية مستقلة، لان مثل هذه الفكرة ستحاربها الدول الكبرى، ولكن هذه الوفود ستكون اكثر تواضعاً في مطالبها بحيث انها لن تطالب باكثر من نظام لا مركزي للبلاد السورية ومستشارين اجانب للمساعدة في اعادة ازدهارها (٤) .

في حين ان بعض القوى الاسلامية في دمشق عارضت هذا المؤتمر ، وارسلت برقية في ٢٥ ايار ( مايو ) ١٩١٣ إلى الآستانة، ومما جاء فيها « ... ان بعض الشباب الجهلة المثقفين مع بعض الطلاب يريدون اقامة مؤتمر في باريس ، ان هؤلاء يدعون انهم يدافعون عن حقوق الوطن العربي ، وفي الواقع ليس لدى هؤلاء هدف اخر غير تدعيم التأثير الاجنبي على سوريا والبلاد العربية الاخرى ، إنهم خونة يخونون دينهم ووطنهم .. » (٥) .

وفي الوقت الذي كانت بعض القوى الاسلامية والوطنية تعمل في باريس من اجل تحسين مستوى البلاد السورية في اطار اللامركزية وتحت رعاية الدولة العثمانية ، كانت بعض القوى الطائفية والمرتبطة بفرنسا تعمل للاستقلال عن الدولة العثمانية للارتباط بفرنسا وللتمهيد لاحلالها وسيطرتها للبلاد السورية . وكانت هذه القوى ممثلة بممثلي السلطة والحكم في المستقبل القريب للبنان ومنهم : شارل دباس الذي سيكون اول رئيس للجمهورية اللبنانية ، شكري غانم ، ندرة

المطران ، جميل معلوف ، خليل زينيه ، وايوب ثابت الذي سيصبح رئيساً مؤقتاً للجمهورية اللبنانية عام ١٩٤٣ ، البير سرسق ، اسكندر عمون .

اما القوى الاخرى فهي التي اصبحت في المستقبل قوى المعارضة والقوى المطالبة بالوحدة السورية ومنهم : سليم علي سلام رئيس المؤتمرات الوحدوية ، احمد مختار بيهم،الشيخ احمد طبارة ( اعدم على يد جمال باشا ) . الشيخ احمد عباس الازهري وسواهم من اعضاء جمعية بيروت الاصلاحية .

هذا وقد انتهى المؤتمر العربي الاول في باريس إلى مقررات يطالب باللامركزية وليس بالانفصال او الاستقلال ، كما اسفر المؤتمر عن انقسام بين اعضاء جمعية بيروت الاصلاحية نظراً للتباين بين الاراء .

ومن الاهمية بمكان القول انه لما انتهت الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، تألفت الحكومة العربية الاولى في دمشق بقيادة الأمير فيصل بن الشريف حسين ، كما اعلن رئيس بلدية بيروت عمر الداعوق قيام الحكومة العربية في بيروت ، واعلنها رياض الصلح في صيدا ، بينما اعلنها الشيخ عبد الحميد كرامي في طرابلس وحبيب باشا السعد ( وهوماروني ) في بعبدا .

ان نوع السلطة والحكم في بيروت ولبنان له مدلول تاريخي خاص فيرى زين زين ان السياسة التي اتبعها الامير



فيصل بن الشريف حسين ولورنس كانت سياسة قصيرة النظر والى انه كان خطأ نفسياً وسياسياً ان يوفدا شكري الايوبي لتشكيل « حكومة عربية هاشمية » في جبل لبنان باسم ملك الحجاز متجاهلين تركيب لبنان وتاريخه الانساني ، فان هذه الخطوة لم تثر شكوك فرنسا في نوايا فيصل فحسب ، بل انها أثارت قلقاً شديداً في نفوس الفرنسيين فيما يتعلق بنوايا بريطانيا في لبنان [٦] . فيما يذكر ساطع الحصري بان السوريين رحبوا بمجيء القوات العربية إلى دمشق ، كما ان المدن اللبنانية اشتركت في هذا الترحيب والتأييد ، ورفعت الرايات العربية على الدوائر الحكومية والدور الخصوصية ، علماً انه لم يتواجد في لبنان من القوات العربية سوى ضابطين مع عدد قليل من الجنود ارسلوا لتنظيم الوضع فيه [٧] . ثم ان الامير فيصل اذاع بلاغاً رسمياً في ٥ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩١٨ اكد فيه على المساواة بين مختلف الاديان والمذاهب ، ومما قاله : « وليعلم جميع الناس ان حكومتنا العربية قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة ، فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم واديانهم نظرة واحدة لا تفرق بين المسلم والمسيحي والموسوي ، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكيم دعائم هذه الدولة التي قامت باسم العرب ، وتستهدف اعلاء شأنهم وتأسيس مركز سياسي لهم بين الامم الراقية » [٨] .

وقد تبين بأن فرنسا وبريطانيا اتفقتا على ضرب الحكومة العربية في بيروت وبالفعل فبعد ايام قليلة من ولادتها انزل

الفرنسيون العلم العربي من مناطق بيروت ، وبدأوا يدسون بين اللبنانيين وينشرون الاشاعات الطائفية لاستمالة المسيحيين ، ومنها قولهم ان جيش الثورة العربية هو جيش حجازي بدوي ، وان الحكومة العربية هي حكومة دينية رجعية ، وانها سترجع في كل شيء إلى الشريعة الاسلامية وستقضي على حقوق المسيحيين ، مع العلم ان الحكومة العربية في بيروت ودمشق ضمت الكثير من المسيحيين من وزراء ومسؤولين . وقد وجدت دعاية الفرنسيين ـ رغم عدم صحتها ـ بعض الآذان الصاغية بين الجهلة والمتعصبين [٩] .

ان موقع السلطة والحكم عندما يكون بيد القوى الاسلامية والعربية يختلف كثيراً عما يكون عليه بيد القوى المسيحية . ولا نذكر ذلك من واقع طائفي ذميم ، وإنما لاسباب تاريخية وموضوعية . وبسبب حساسية الموقع ، وحساسية المواطن المسيحي من الحكم الإسلامي او الحكم العربي ففي الوقت الذي تألفت فيه الحكومة العربية في بيروت حرص المسلمون ـ وهم في موقع سلطة جديدة ـ على اشراك المسيحيين معهم في الحكم ، وقد اشرك عمر الداعوق معه في ادارة الحكومة في بيروت كل من : الفرد سرسق ، جان فريج ، ورامز سركيس ، يوسف عودة ، نسيم مطر ، مخايل طراد بالاضافة إلى العناصر الإسلامية : سليم علي سلام ، أحمد مختار بيهم ، صلاح عثمان بيهم ، سليم الطيارة ، محمد فاخوري وسواهم .



وكانت هذه التشكيلة الحكومية ـ الادارية مؤشراً واقعياً لتوجهات المسلمين القائمة على ضرورة التعاون والمساواة بين المسلمين والمسيحيين ، رغم ان المسلمين في تلك الفترة كانوا اصحاب السلطة وكان باستطاعتهم استغلال ظروف ما بعد الحرب العالمية الاولى ولكنهم رفضوا اتباع هذا الاسلوب .

ويذكر الرئيس صائب سلام انه بالرغم من قصر عمر الحكومة العربية في بيروت ( من ١ تشرين الاول إلى ١١ تشرين الاول ١٩١٨ ) غير انه تبين من خلال هذه الفترة القصيرة مدى التعاون الوطني الاسلامي ـ المسيحي دون تمييز او استغلال او استقواء ، وقد عاش جبل لبنان في خلال هذه الحقبة مع ساحله « في ظل حكم عربي متحرر برخاء من غالبية اهله وبنيه » [١٠] .

ولما قضي على الحكومة العربية في بيروت . وسيطرت فرنسا على بيروت ولبنان وما ان دخل الجيش الفرنسي إلى بيروت والمناطق حتى بدأ الم ودهشة المسلمين تظهر ليس بسبب دخول الفرنسيين إلى لبنان والقضاء على الحكومة العربية فيه فحسب ، ولكن بسبب التبدل السريع في مواقف المسيحيين من المسلمين ومن ثم الاستقواء عليهم بالاعتماد على الجنود الفرنسيين « الغرباء » ولعل اكثر ما حزّ في نفوس المسلمين تلك التظاهرات المسيحية الترحيبية الزاحفة من الاشرفية وجبل لبنان إلى مرفأ بيروت ترحيباً واستقبالاً للجنود

الفرنسيين « الذين خلصونا من الاستعمار التركي والإسلامي » على حد قولهم . مع العلم انهم قبل ايام قليلة كانوا يحتفلون مع اخوانهم المسلمين باقامة الحكومة العربية في بيروت وفي بعبدا [١١] .

واشار الرئيس صائب سلام إلى تبدل مواقف المسيحيين بعد دخول الفرنسيين إلى لبنان فقال « لهذا نرى انه عندما سنحت الفرصة بدخول سلطة الانتداب الفرنسي . . رحب هؤلاء بالحكم الانتدابي . ورأوا فيه فرصة تاريخية ذهبية لتحقيق شخصيتهم وتثبيت امتيازاتهم » [١٢] .

ويصف الشيخ السيد محمد رشيد رضا ( صاحب مجلة المنار ) الاوضاع السياسية والإجتماعية لمدينة بيروت بعد ان قام بزيارتها اثر خضوعها للسيطرة الفرنسية ومما قاله : « ان السلطة الفرنسية اعتمدت في ادارة المنطقة الغربية ( لبنان ) على النصارى لا سيما الموارنة منهم ، فأكثرت من توظيفهم ، ورأى النصارى ان الدولة قد دالت لهم فرضوا بذلك وسروا به ، ولم يكن للمسلمين يد عندهم في تلك الايام القليلة التي صار امر الحكومة إليهم فيها ، فاعرضوا عن المسلمين ، بل صاروا يؤذونهم بالقول والفعل ، واعتزوا عليهم وعتوا عتوا كبيراً ، لم يفعل المسلمون شيئاً منه في دولتهم التي تعد بالايام لا بالشهور ولا بالسنين» واضاف السيد محمد رشيد رضا بأن المسيحيين « نسوا كل ما كان قبل ذلك من حرص المسلمين على الاتفاق معهم قبل الحرب العامة حتى رضوا ان يكون لهم



نصف الاعضاء في مصالح الحكومة المنتخبة وغير المنتخبة ، وذلك فوق ما تقتضيه النسبة العددية العادلة » . واضاف السيد محمد رشيد رضا متألماً من موقف المسيحيين ازاء المسلمين قائلاً : « وقد اشتهر المسيحيون ما وضعوه من الاناشيد في ذم المسلمين واهانتهم وانشادها في الشوارع والاسواق في بيروت يوم عيد الفصح ، ولولا ان اعتصم المسلمون بالصبر والحلم لوقعت يومئذ مقتلة فاضحة تعد سبة لسوريا ما بقي الدهر » [١٣] .

وبعد جملة من التطورات السياسية والطائفية والاقليمية والدولية اعلن الجنرال غورو في الاول من ايلول ( سبتمبر ) ١٩٢٠ ولادة دولة لبنان الكبير المنفصلة عن سوريا الأم وقد احدث ذلك انقسامات حادة بين اللبنانيين : سكان الساحل المسلمون رفضوا رفضاً قاطعاً اعلان غورو . اما سكان الجبل لا سيما الموارنة فقد اعلنوا تأييدهم لدولة لبنان الكبير ، بالرغم من تخوف البطريرك الماروني من هذه الصيغة الجديدة التي جعلت من المسلمين اكثرية سكانية ، مما ادى برأيه إلى الاخلال بالتوازن الطائفي .

وما هي إلا سنوات قليلة في ظل التيارات الطائفية والسياسية المستمرة ، حتى بادرت سلطات الانتداب الفرنسي إلى اقرار الدستور اللبناني في ٢٣ ايار ( مايو ) ١٩٢٦ ، وفي ٢٦ منه اختارت فرنسا شارل دباس ليكون اول رئيس للجمهورية اللبنانية ، ولم يكن مارونياً بل كان أرثوذكسياً .

وكان اول المعارضين على اختياره : البطريرك الماروني الياس الحويك الذي اعتبر ان الرئاسة الاولى هي حق للطائفة المارونية ، مقترحاً نجيب باشا ملحمه ليكون اول رئيس للجمهورية ، غير ان فرنسا اقنعته بان خير من يتولاها في هذه الظروف هو مرشحهم الأرثوذكسي (١٤) .

من المحطات الاساسية في تاريخ لبنان : اعلان دولة لبنان الكبير ، واعلان الجمهورية اللبنانية ، وقد تم ذلك بارادة وموافقة وتدبير فرنسا . فما معنى ذلك في الاطار السياسي وفي اطار السلطة والحكم ؟

في ظل هذه الظروف ، فان أي قرار من موقع السلطة اللبنانية لن يكون قراراً لبنانياً ولا قراراً مستقلاً . فالمندوب السامي الذي اوجد لبنان الكبير ، ثم الجمهورية اللبنانية هو صاحب القرار اولاً واخيراً ، واستطراداً فان الكيان اللبناني الجديد هو قرار دولي بالاضافة إلى انه قرار فرنسي ، ولذلك ان القرارات اللبنانية كانت تمر بمرحلة « الفرنسة » قبل ان تخرج إلى حيز الوجود .

ولكن كيف ترجمت السلطة اللبنانية قراراتها وقوانينها او بالاحرى كيف نفذت السلطة الفرنسية هذه القرارات وهذه القوانين ؟

ان السلطة الطائفية المتفرنسة مارست ضغوطها واذلالها للقوى الاسلامية والوحدوية المسيحية . وعلى سبيل المثال



فقد قامت حكومة حبيب باشا السعد في اواخر كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٢٨ بمحاولة للقضاء على اللغة العربية بجعل اللهجة العامية لغة رسمية يمكن لطالب البكالوريا ان يتقدم فيها في امتحاناته . وكان وراء هذا القرار اتجاهات طائفية وتعصبية ، وقد صارح رئيس اتحاد الشبيبة الاسلامية محمد جميل بيهم بذلك وزير المعارف اسبيردون ابو الروس وقال له : « .. ارى ان القصد من ذلك هو ايجاد لغة مستقلة عن اللغة العربية تتخذها الجمهورية اللبنانية اللغة الاساسية زيادة في تفكيك عرى الاتحاد ما بينها وبين سائر سوريا ، ويعز علي ان يتناسى اهل لبنان ان اللغة العربية ليست هي لغة الاسلام فحسب ، وإنما هي لغة للعرب كافة استعملها المسيحيون والمسلمون سواء . . . » (١٥) .

هذه هي احدى بدايات السلطة والحكم للجمهورية اللبنانية ، وكانت البدايات والممارسات ولسنين طويلة مقدمة لتقسيم اللبنانيين ولاشعال حروب نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية وطائفية بين مختلف فئات الشعب .

وفي ٩ تموز ( يوليه ) ١٩٢٩ كتب جبران تويني في صحيفة « الاحرار » يدافع عن العروبة والقومية العربية ويهاجم فكرة التعصب والطائفية ومما قاله : « إلى المتفرنجين نحن عرب قبل ان نكون مسيحيين ومسلمين » وهاجم صحيفة ( Lo-rient ) لأنها زعمت «ان لبنان بلد غير عربي وان حضارته نصرانية . من الخطأ ان يقال انه بلد ذو حضارة نصرانية فهو

بلد عربي ، وسواء اكان اهله فينيقيين ام اراميين ام سريانـاً ، فقد استعربوا وامتزجوا في هذه البوتقة العربية واصبحوا يؤلفون مع عرب لبنان قوماً عربياً . . » (١٦) .

ان موقع الماروني في الحكم والسلطة يثير شكوك المسلمين نتيجة تجارب عديدة منذ بداية عهد الانتداب الفرنسي ، وقد حدث ان تولى رئاسة الوزراء اميل اده فكانت اولى قراراته إلغاء المدارس الحكومية التي كان يستفيد منها ابناء المسلمين والمسيحيين الفقراء . لذلك واجه المسلمون موقع الحكم والسلطة ، ففي ٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٢٩ عقد المسلمون اجتماعاً ضخماً في دار مفتي بيروت بحضور النواب المسلمين . وقد اصدر المجتمعون مذكرة نددوا فيها بالقرار لان اهدافه تشريد ابناء المسلمين واحلال الحروف اللاتينية مكان اللغة العربية وقتل الثقافة العربية (١٧) .

وقد أكد القنصل البريطاني في بيروت بان مسلمي الساحل عقدوا مؤتمراً إسلامياً كبيراً للنظر في وضع الطائفة الاسلامية ، ولاتخاذ الوسائل التي تؤدي إلى حفظ حقوقها المهددة . واضاف انه يظهر بوضوح ان السنة والشيعة ليسوا وحدهم يعانون من هذه الامور ، بل ان الدروز أيضاً يعانون منها وانهم مهيأون لاخذ دور في المؤتمر الإسلامي . ورأى القنصل البريطاني في شباط ( فبراير ) ١٩٣٠ بان مشكلة المدارس الحكومية والتربية الخاصة باطفال المسلمين هي المشكلة التي طرحها المؤتمر الاسلامي ، وان المسلمين اعتبروا ان اقفال



المدارس الرسمية هو قرار موجه ضد المسلمين (١٨) .

ومنذ العام ١٩٣١ بدأ الصراع واضحاً في لبنان على الحكم والسلطة فبدأت الاستعدادات لانتخابات رئاسة الجمهورية . وكان الصراع واضحاً بين الموارنة انفسهم امثال : الشيخ بشارة الخوري ، واميل اده ، ومن المرشحين الآخرين حبيب باشا السعد ، وجورج ثابت ، اما المفاجأة في هذا الاطار فهو ترشيح شيخ ومسلم وسني لرئاسة الجمهورية الا وهو الشيخ محمد الجسر ، الذي كان له حظ وافر في النجاح ، وكان معنى ذلك إلغاء طائفية رئاسة الجمهورية عملياً ، هذه الطائفية التي اصبحت في لبنان حزباً مذهبياً ، وكاد محمد الجسر « السني » يصبح رئيساً للجمهورية بعد شارل دباس « الارثوذكسي » (١٩) .

وفي هذه الفترة تعاون المندوب السامي الفرنسي مع البطريركية المارونية والاوساط السياسية المارونية على ابعاد الشيخ محمد الجسر عن مواقع السلطة والحكم وبالمقابل قامت القوى الاسلامية تطالب بالمداورة في تولي منصب رئاسة الجمهورية مما حدا صحيفة « لسان الحال » في ٢٥ آذار ( مارس ) ١٩٣٢ للقول : « نحن ننكر على الطوائف ايا كانت ان تطالب بالرئاسة لاحد منها ، ونجيز لاي كان من اللبنانيين مهما كانت طائفته ان يسعى إلى الرئاسة وان يتولاها بشرط ان تتوفر له الصفات اللازمة لمن يولى هذا المنصب السامي ، فالمسألة مسألة كفاية وجدارة لا مسألة دين ومذهب » (٢٠) .

غير ان القوى الطائفية والاوساط الفرنسية لم تكن تؤيد الاتجاه الوطني والوحدوي ، فالسياسة الفرنسية حرصت على ابعاد المسلمين عن منصب رئاسة الجمهورية ، والتمديد للرئيس شارل دباس وحل المجلس النيابي وتعليق الدستور ، وقد ادعى المفوض السامي « بونسو » ( Ponsot ) ان حل المجلس النيابي وتعليق الدستور تم لاسباب مالية وتوفيراً للنفقات على الخزينة .

وقد اشارت التقارير السرية الفرنسية إلى قضية ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية ، ومما جاء في برقية المفوض السامي إلى وزارة خارجيته في ٢٢ آذار ( مارس ) ١٩٣٢ « ان الدستور يسمح له بالترشيح ، ولكن نجاحه في الوصول إلى هذا المنصب سيضع الانتداب في موقف حرج جداً ، ولن يكون بامكان المفوضية العليا التزام الصمت في هذا الموضوع » .

ونظراً لاهمية منصب رئاسة الجمهورية في موقع السلطة والحكم ، فقد أبدى د . جورج سمنة صاحب مجلة « مراسلات الشرق » ( Correspondances Dorient ) في ٧ نيسان ( ابريل ) ١٩٣٢ رأيه في هذا الموضوع ، وارسل رسالة إلى رئاسة الوزارة الفرنسية اكد فيها على ضرورة بقاء لبنان بطابعه المسيحي لاقامة التوازن مع بقية الدول الاسلامية وقال : « ان معركة انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية قد دخلت في طور الحدة ، فالمرشحون المسيحيون يتنافسون فيما



بينهم ، وهذا ما يثير الخشية الحقيقية من امكانية وصول شخصية اسلامية إلى هذا المنصب» واثار جورج سمنة إلى انه «لا بد من التذكير ان دولة لبنان الكبير كانت بهدف اقامة التوازن في المنطقة مع الوزن الإسلامي لسوريا وذلك بجعل لبنان القاعدة الاساسية للنفوذ الفرنسي في شرقي المتوسط » .

اما برقية القوى الإسلامية المرسلة الى رئاسة الوزراء الفرنسية فقد جاء فيها : « ان المسلمين في لبنان يشكلون نصف السكان ويمتلكون ثلاثة ارباع الثروة الوطنية فيه لذا يعتبر المسلمون في لبنان ان الترشيح لرئاسة الجمهورية هو من ابسط حقوقهم الطبيعية والمشروعة . . . فالمسلمون يحتجون بشدة على المداخلات الرامية إلى قطع الطريق امام المرشح المسلم تمهيداً لفرض مرشح مسيحي ، فمثل هذه المداخلات تعتبر انتهاكاً صارخاً للدستور ولحقوق المسلمين المقدسة » .

وفي ٢١ نيسان ( ابريل ) ١٩٣٢ اكد « بونور » ( Bounoure ) - مستشار التربية في المفوضية الفرنسية في بيروت - بعد مقابلته للشيخ محمد الجسر ، بان الجسر انتقد سياسة فرنسا الطائفية وان هدف هذه السياسة الاعتماد على نظام برلماني مشوه « ويسمح دوماً ان تبقى هذه الاكثرية الإسلامية مغلوبة على امرها » .

بينما اكد المفوض السامي « بونسو » « ان امكانية وصول الشيخ محمد الجسر إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية كبير جداً بسبب تماسك الكتلة الاسلامية ، لذا فنجاح الشيخ الجسر

سيضع فرنسا في واجهة سياسية صعبة جداً ، لأن نفوذنا في المشرق يرتكز اساساً على المسيحيين اللبنانيين اعواننا التقليديين » .

اما البطريرك الماروني فقد انتقد الانقسامات المارونية وانقسامات المطارنة الموارنة والسياسيين على حد سواء . ثم ما لبث ان اكد « بونسو » بان مسألة السلطة في لبنان وانتخاب رئاسة الجمهورية متعلقة بالعلاقات السورية ـ اللبنانية ، لأن وصول مسلم إلى الرئاسة سيؤدي إلى تشدد السوريين في مباحثاتهم مع الفرنسيين . وقد اجاب وزير الخارجية الفرنسية في ٢٠ نيسان ( ابريل ) ١٩٣٢ مؤكداً على هذه الحقائق ومما قاله : « يجب ان تضع كامل ثقل المفوضية العليا من اجل انتخاب رئيس مسيحي للبنان ، فنجاح الشيخ محمد الجسر لن يلبث ان يلهب شعور الوطنيين السوريين ويزيد من حماسهم ضدنا ايضاً ، بالرغم من انهم وحدهم يتحملون تبعات الهزيمة الناتجة عن انقسامهم » [٢١] .

والحقيقة فان فرنسا والقوى الطائفية وبعض القوى الدولية استطاعت تحقيق مبتغاها ورسم صورة مستقبلية طائفية للكيان اللبناني الذي تمذهب سلطة وحكماً . ولما شعرت فرنسا بان الامور هدأت نسبياً سلمت الرئيس اميل اده مهام رئاسة الجمهورية في ٣٠ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٣٦ وفي عهده تزايدت « القبضة المارونية » على السلطة وبدأت الدولة وبمساعدة فرنسية واضحة « تتمورن » تباعاً ، كما تزايدت في



عهده حدة التيارات الطائفية .

ولما رأت القوى الإسلامية والوحدوية المسيحية هذا الواقع ، وبمناسبة بدء المباحثات الفرنسية ـ اللبنانية لعقد معاهدة مشتركة في عام ١٩٣٦ ، تداعت القوى المعارضة للسلطة وللانتداب لعقد « مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة » [٢٢] في ١٠ آذار ( مارس ) ١٩٣٦ في منزل سليم علي سلام في بيروت . وبعد ان اشار سلام في مقدمة كلمته عن سبب عقد المؤتمر قال : « . . . دعوناكم لعقد مؤتمر نقرر فيه موقفنا نحن ابناء الاقضية والمدن المنسلخة عن امنا سوريا . . . » .

ولما تحدث الشيخ احمد عارف الزين اشار إلى ان الوحدة السورية هي حيوية وهي الخطوة الاولى للوحدة العربية . ثم تحدث صلاح لبكي باسم الحزب القومي السوري الاجتماعي ( وهو مسيحي من بعبدات من جبل لبنان ) فقال : « ارجو ان يسجل ان خمسة عشر الف فتى من فتيان لبنان يطلبون الوحدة السورية . . . وشباب لبنان اليوم لا يرضون ان ينفصلوا عن امهم » . وتحدث المحامي فوزي بردويل ( مسيحي من زحلة ) وقال « كان بعض الغلاة يطلبون في الماضي ان يكون لبنان منفصلاً عن سوريا أي ان يعيش وحده ، واما الشباب اللبناني المثقف فهو يرى اليوم ان مصلحة لبنان هي الوحدة السورية ، ثم في الوحدة العربية » واوضح يوسف يزبك ( وهو مسيحي ماروني من بلدة الحدث في الضاحية الشرقية الجنوبية لبيروت ) باسم الموارنة الوحدويين : « لي الشرف أيها

الاخوان أن اكون في طليعة الشباب المنتسب إلى المارونية ومن جبل لبنان الذي نادي بالفكرة العربية وطلب الوحدة السورية الشاملة لسوريا الجغرافية شرط ان تكون سوريا جزءاً من الاتحاد العربي » غير ان يزبك تمنى التريث في المطالبة بالوحدة بسبب عدم اقتناع المسيحيين بها .

وكان صلاح لبكي من الواعين لحقيقة ما يحدث في لبنان وفلسطين والمنطقة وقال موضحاً « نحن نطلب الوحدة السورية الشاملة خوفا من ان نقع في صهيونية اخرى » .

ولوحظ ان المؤتمرين انقسموا ما بين مؤيد للوحدة وما بين متحفظ وما بين معارض ، ولم يكن هذا الانقسام على اساس طائفي ، ففي حين نرى بان المسيحيين المؤتمرين يؤيدون طلب الوحدة السورية والعربية ، نرى بان ثلاثة من المسلمين يرفضونها وهم : كاظم الصلح ، عادل عسيران ، شفيق لطفي .

وقد اصدر كاظم الصلح في حينه كراس « مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان » اوضح فيه سبب رفضه التوقيع على مذكرة « مؤتمر الساحل » وان طلب الوحدة يجب ان يجرى فيه التفاوض بين طالبيه وبين الفريق المسيحي دون الاجنبي . وتبين بان كاظم الصلح ليس ضد الوحدة التائمة على اساس قومي ، إنما ضدها طالما هي قائمة على مبدأ ديني او طائفي . ورأى ان الوحدة يجب ان لا تتم بقرار من المفوض السامي الفرنسي ولا بالتظاهرات ولا بارغام المسيحيين « نحن



لا نريد ان نبني وطناً نصف سكانه اعداء له ، وبكلمة اخرى نحن لا نريد ان يرغم ارغاماً فريق كبير من سكان الجبل على الانضمام إلى سوريا وطن الوحدة ، فمن الخرق ان تجدد التجربة التي حصلت في لبنان الكبير ، فجعلت نصف سكانه اعداء له . . . » .

هذا ومن الواضح ان المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية لم تتحقق كما ان الوحدة السورية لم تتحقق . ولكن خلافاً للطروحات القائلة بان المسلمين كانوا يشعرون بالغبن ، بينما المسيحيون كانوا يشعرون بالخوف ، فقد تبين بان المسلمين شعروا بالغبن والخوف معاً نتيجة استقواء سواهم بالفرنسيين ونتيجة ابعادهم عن السلطة . وصرح نائب البقاع الدكتور محمد امين قزعون مثيراً موضوع خوف المسلمين منددا بتصريح مصدر رسمي « بان المناصب والوظائف ستنحصر « باللبنانيين الاقحاح » وقال : « لما كنا نحن من الملحقين بادرنا الشك في حقيقة مصيرنا وصرنا في حل وصار لنا الحق في تقرير المصير ، فالاقحاح لهم وطنهم ولنا وطن عزيز علينا يحبنا ونحبه ، يغار علينا ونغار عليه ، وبامكاننا ادارة شؤونه ولسنا بقاصرين» واضاف النائب قزعون انه بعد ان تحرر ابناء الملحقات لا يمكن « ان نسلم باستعبادنا مرة اخرى ، والله لنا ما للغير وعلينا ما عليهم » واني اطلب من مفاوضي الملحقات ان لا يتساهلوا في امر لنا مشروع . . . »(٢٣) .

وفي احدى ردود « المؤتمر القومي الاسلامي » على

المفوض الفرنسي دو مارتل قال رياض الصلح : « اننا لم نتقدم بمطالبنا باسم الشعار الطائفي إلا لأن انفصال لبنان نفسه يستمد وجوده من الشعار الطائفي ، لولا الطائفية ما كان لبنان منفصلاً عن سوريا ، ونحن مع ذلك مددنا يدنا للاتفاق مع اخواننا ، وهذه يدنا لا تزال ممدودة . . » (٢٤) وبذلك حدد المسلمون موقفهم من لبنان الذي لولا الاتجاهات الطائفية لما سعت فرنسا إلى فصله عن سوريا وإيجاد كيان خاص به .

ومن الاهمية بمكان القول بان تحولات سياسية اساسية بدأت تطرأ على الفكر الطائفي في لبنان ، فاميل اده الذي تولى الحكم بين ١٩٣٦ ـ ١٩٤١ ، وبالتعاون مع السلطات الفرنسية بدأ يتقرب من القوى الاسلامية السنية ، ولاول مرة في تاريخ الجمهورية اللبنانية يتعاون اميل اده مع شخصية سنية طرابلسية هو خير الدين الاحدب الذي كلفه تشكيل الوزارة . وتعتبر هذه المرة الثانية (*) التي يتولى فيها مسلم رئاسة الوزراء بعد ان تولاها من قبل شخصيات مسيحية مثال : اوغست اديب ، بشارة الخوري ، حبيب باشا السعد، اميل اده نفسه وكلهم موارنة .

وفي هذه الفترة من شباط ( فبراير ) ١٩٣٧ وجه « المجلس القومي الاسلامي » مذكرة إلى المفوض السامي الكونت دي مارتل عارض فيها تجنيس المغتربين طالباً انصاف المسلمين معترفاً بالتريث بتحقيق الوحدة لاول مرة ومما جاء في المذكرة » ان المسلمين رغم تعلقهم بمبدأ الوحدة قد قنعوا



بالتريث في تحقيقها ريثما تتهيأ اسبابها وظروفها باعتبار ان قضية الوحدة قضية زمن فحسب ، وان احقاق الحق والمساواة بين الطوائف في الجمهورية اللبنانية امر ضمنته الوعود التي قطعتها حكومة فرنسا ووعودكم الشخصية ونصوص المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية » واكدت المذكرة على ضرورة انصاف المسلمين «لانصاف الذي يطلبون والذي وعدوا به والذي عليه يتوقف الاستقرار استقرار ينشده ابناء البلاد جميعاً » . وحذر المجلس القومي الاسلامي من صبغ لبنان بصبغة مارونية من خلال تجنيس المغتربين ، وان هذا الامر « يتلخص بتضخيم بعض الطوائف تضخما وهمياً على حساب طوائف اخرى ، وهذه خطة قديمة اتبعت في الماضي وكانت عاملاً كبيراً من عوامل التبرم والتذمر والاضطراب » (٢٥) .

وبالرغم من ان اميل اده نفسه وعد بتحقيق العدالة والمساواة بين جميع اللبنانيين بواسطة الرسالتين (٦) و(٦) مكرر ، غير انه في الوقت نفسه لم يعد يأخذ بعين الاعتبار موقع رئيس الوزراء في المشاركة في السلطة ، ولم ير مانعاً من جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً فطالب المسلمين بالرحيل عن لبنان إلى الجزيرة العربية اذا ابدوا رفضهم لارائه ، وقد صرح في باريس في حزيران ( يونية ) ١٩٣٧ : « اننا والسوريون امتان مختلفتان كل الاختلاف . . . اننا الجزيرة المسيحية الوحيدة في هذا البحر الاسلامي » واضاف في تصريح آخر : ان اللبنانيين يرجعون في الاصل إلى سلالات البحر

المتوسط ، وانهم احفاد الفينيقيين (٢٦) .

وجاء في تقرير بريطاني حول زيارة اده لباريس بأنه تبين « بان سياسة فرنسا الشرق اوسطية يجب ان تمر عبر لبنان ، وكلما كانت هذه السياسة لبنانية كلما اصبحت فرنسية اكثر » وجاء في التقرير بان اده اعتبر الساحل اللبناني قاعدة فرنسية ، وليس لديه أي اعتراض على انشاء قاعدة بحرية فرنسية في لبنان (٢٧) .

وهكذا استمرت السلطة اللبنانية تسير في الاتجاه الطائفي بعيداً عن البعد الوطني والانتماء اللبناني . واستمر الحكم يكرس طائفيته ومذهبيته وفقاً لاهدافه الضيقة دون التطلع إلى آراء مختلف اللبنانيين . وازاء هذه السياسة نشأت « الكتلة الاسلامية » منذ عام ١٩٤٢ من مختلف المذاهب الاسلامية ( سنة وشيعة ودروز ) ، وبدأت تطالب بحقوق المسلمين ورفع التسلط عنهم ، وليس رفع الغبن عنهم فحسب ، فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تدخلت القوى الاكليريكية المارونية في شؤون الدولة ، وضغط البطريرك الماروني على رئيس الجمهورية الفرد نقاش لاقالة رئيس الوزراء المسلم سامي الصلح ، فما كان من الكتلة الاسلامية إلا ان أرسلت مذكرة إلى رئيس الجمهورية اعربت فيها عن احتجاجها على تدخل البطريرك ومما جاء في المذكرة :

«شاع في الاوساط الإسلامية ان رسالة وجهت اخيراً من المقام البطريركي الماروني إلى فخامتكم يبسط فيها رغبته في



اقالة الوزارة الحاضرة لان اعمال رئيسها تتنافى على اعتقاده مع مصلحة الطائفة المارونية المحترمة ، وسمى خلفاً لدولة الرئيس سواه ممن يتمتع بثقته من المسلمين ، وقد قابلت هذه الاوساط على تعدد طوائفها النبأ بألم واستغراب لان دولة اعترفت الدول باستقلالها السياسي ، وفيها من المسلمين ما يناهز نصف سكانها جديرة بأن تكون مستقلة عن نفوذ الأفراد والجماعات الشخصي ومنزهة بسياستها العامة على ان تكون متمركزة على قاعدة تعزيز طائفة على الطوائف الاخرى . ونحن نجل غبطة البطريرك عن ان يفرض ارادته فرضاً على الحكومة التي هي للجميع على السواء ومع ذلك فانه لا يسعنا ازاء التأكيد لنا صحة الخبر ، الا ان ننقل اليكم ما كان له من الاثر المؤلم في النفوس منتهزين هذه الفرصة لنلفت انظار فخامتكم إلى المذكرة المرفوعة اليكم من كتلتنا بتاريخ ٣ تموز ١٩٤٢ على رجاء اهتمامكم لانصاف المسلمين في وطن لا سبيل للاستقرار فيه إلا بالانصاف . . . » (٢٨) .

وبمناسبة قرب انتخابات المجلس النيابي اقال الجنرال كاترو الرئيس الفرد نقاش ورئيس وزرائه سامي الصلح ، وعين رئيساً للدولة النائب ايوب ثابت وهو بروتستانتي « متمورن » وكان مبدأه الثابت جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً تضمن سلامته فرنسا . وقد علق الدكتور جورج حنا على صفات الرئيس الجديد بالقول : « يستغرب من رجل كالدكتور ثابت معروف بعلمانية متطرفة ان يتمسك بمسيحية لبنان ، مع ما في ذلك من

خطر عليه وعلى مستقبله ، وهو محاط باقطار إسلامية من شرقه وشماله وجنوبه ، إلا اذا اسلم بصهيونية فلسطين شرارة النار في هذا الشرق » [٢٩] .

هذا ، وقد بدأ الرئيس العتيد ايوب ثابت يترجم عقيدته إلى أفعال متطرفة ضد المسلمين وضد وحدة اللبنانيين ، ففي ١٧ حزيران ( يونيه ) ١٩٤٣ اصدر مرسومين تشريعيين يحمل المرسوم الأول رقم (٤٩) وحدد فيه زيادة عدد النواب بـ (٥٤) نائباً ، (٣٢) مقعدا للمسيحيين و( ٢٢ ) مقعداً للمسلمين ، وقد توزعوا على النحو التالي :

| | |
|---|---|
| ١٨ للموارنة | ١٠ للسنة |
| ٦ للروم الأرثوذكس | ٩ للشيعة |
| ٣ للروم الكاثوليك | ٣ للدروز |
| ٣ للارمن الارثوذكس | |
| ٢ للاقليات المسيحية | |
| ٣٢ مقعداً | ٢٢ مقعداً |

ويبدو واضحاً من هذا المرسوم التخطيط الطائفي لصبغ لبنان بصبغة طائفية مسيحية وتحديداً بصبغة مارونية . اما المرسوم الثاني فيحمل الرقم ( ٥٠ ) وهو يتعلق بتوزيع زيادة



عدد النواب على المناطق الانتخابية ، كما تضمن ضرورة ادراج المهاجرين المسيحيين في السجلات الرسمية .

ومن الاهمية بمكان القول بان المسلمين احتجوا على هذين المرسومين احتجاجاً صارخاً نتيجة للممارسات الطائفية التي تمارس بحقهم وضدهم وبدأوا باجراء اتصالات محلية وعربية ودولية لاظهار وجهة نظرهم حيال هذه الممارسات ، فاتصلت الكتلة الاسلامية بالسكرتير العام للمفوضية الفرنسية وبالمفوض البريطاني في بيروت وارسلت مذكرات إلى المسؤولين العرب وفي مقدمتهم رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس باشا ، وعقد اجتماع عام للقيادات الاسلامية في منزل مفتي الجمهورية الشيخ محمد توفيق خالد .

وبسبب هذه الاوضاع ارسلت المفوضية البريطانية من بيروت تقرير سري إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٩ حزيران ( يونيه ) ١٩٤٣ جاء فيه موقف المسلمين من التطورات وموقفهم وموقف المسيحيين من لبنان وقال السفير البريطاني : « كل المعلومات التي في حوزتي توحي بأن اللبنانيين انفسهم ما عدا القليل من المسيحيين المتعصبين غير الواقعيين ليس لديهم أي حماس للبنان مستقل . ويمكن القول بشكل عام ان المسيحيين ككل يريدون فقط الحماية من المسلمين ، وليس بينهم خلاف إلا على من ستكون الدولة الحامية هل هي : بريطانيا ، ام فرنسا ، او الولايات المتحدة الاميركية او تشكيلة من الدول الثلاث ؟ والمسلمون ، ومع

انهم على العمــوم يرغبون دوام الحكم الـذاتي ، فجميعهم يؤيدون اتحاداً سيـاسياً واقتصادياً مع سوريا كمرحلة اولى نحو اتحاد عربي واســع .

فلبنان الحالي هو ـ في الواقع ـ مخلوق اصطناعي اوجدته السلطة المنتدبة الفرنسية بدون مبررات سياسية واقتصـادية ، ولا يسانده سوى فرنسا التي تأمل بانها باحتفاظها به ، تستطيع ان تسيطر على المناطق السـورية المجـاورة » (٣٠) ويلاحظ بانه حتى العام ١٩٤٣ كان بعض الموارنة لا يـزالون يـطالبون بدولة مارونية في لبنان وفي مقدمـة هؤلاء المطران اغنـاطيوس مبارك الذي اوضـح ان لا مانـع لديـه من ان ينضم المسلمين لسوريا ، شرط ان تبقى بيروت وجبل لبنان والبقـاع خاضعـة للبنان المسيحي وهذا يعطي بالمقارنة دولة مارونية متجانسة قد تصلح كملجأ لجميع الاقليات المضطهدة في الشرق .

هـذا ونتيجة لتـردي الاوضاع في البـلاد ونتيجة للتـدخل الغربي والدولي فقد اقال الجنرال « هللو » ( Helleu ) الرئيس ايوب ثابت وحكومته في ٢٠ تموز ( يوليه ) وفي ٢١ منه عين النائب الارثوذكسي بترو طراد رئيسـاً للدولة بشكـل مؤقت كما عين عبـد الله بيهم في منصب امين سر الـدولة . وقـد انتهت الازمة بتحديد عدد النـواب بـ ( ٥٥ ) نائبـا ، ٣٠ للمسيحيين و٢٥ للمسلمين ، أي كل ٦ نـواب مسيحيين يقـابلهم ٥ نـواب مسلمين على النحو التالي :



| | |
|---|---|
| ١٨ للموارنة | ١١ للسنة |
| ٦ للروم الارثـوذكس | ١٠ للشيعة |
| ٣ للروم الكاثـوليك | ٤ للدروز |
| ٢ للارمن | |
| ١ للاقليات | |
| ٣٠ مقعداً | ٢٥ مقعداً |

وبـالـرغم من ان التسويـة جاءت لمصلحـة المسيحيين والموارنة تحديداً غير ان البطريـرك الماروني انـطون عريضـة رفضها وبدأ يدافع عن المسيحية امام المفوض البريطاني سبيرز ومما قاله عن المسيحيين : « لقد قاتلوا (١١) قرناً وسيموتـون وهم يقاتلون اذا لزم الامر . لا يوجد سوى مسيحيين ومسلمين في الصـورة ، وقد صمم المسلمـون على محو المسيحيين ، وكل امتياز يمنح للمسلمين يشجعهم في اطماعهم » (٣١) .

ولوحظ بان الفـرنسيين والبريـطانيين ابدوا استياءهـم من المسيحيين بسبب التعنت وعـدم وضوح الـرؤيا إلا من وجهـة نظرهم الطائفية ، غيران الأمر انتهى إلى تلك التسوية في اعداد النواب التي لا يزال يعمل بها إلى اليوم .

وكـانت نتائـج انتخـابـات المجلس النيـابي تقلص عـدد النـواب الموالين لفـرنسا وتكـاثر عدد النـواب الوطنيين . ولما جرت انتخابات رئاسة الجمهورية في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ فاز

المرشح المعادي لفرنسا وهو بشارة الخوري الذي اقام علاقات عربية قبل وصوله لرئاسة الجمهورية ، وهو بدوره اختار رياض الصلح ليكون اول رئيس لحكومة الاستقلال . وفي عهدهما تم الاتفاق على الميثاق الوطني الذي يتضمن ابتعاد المسلمين عن اتجاهاتهم الوحدوية وابتعاد المسيحيين عن طلب الحماية من الغرب ، وليس هناك أي نص او اتفاق على طائفية وتوزيع الرئاسات الثلاث بين الموارنة والسنة والشيعة .

لقد ظن اللبنانيون ان عهد الاستقلال الاول سيبدأ بالقضاء على الطائفية ولو تدريجياً ، وظنوا بان عهد الرئيس الشيخ بشارة الخوري لن يكون امتداداً طائفياً وسياسياً لسواه ولمن سبقه من العهود الطائفية .

لقد كان الحكم مسؤولاً بشكل مباشر عن انقسام اللبنانيين لانه لم يحاول مرة إلغاء التيارات الطائفية ، وكان مسؤولاً عن استمرار التوتر بين الفئات اللبنانية واستمر ولاء المواطن لزعيمه ولطائفته بل لمذهبه الديني قبل ان يكون موجهاً لوطنه . وقد تجلى التنافس الإسلامي - المسيحي في مظاهرات دينية لا تمت إلى الدين بصلة ، وكما يقول د . جورج حنا انه « كلما تهوس المسيحيون في دق النواقيس في كنائسهم ، يقابلهم المسلمون في مكبرات الصوت على المآذن ، وكلما حصلت مظاهرة في عيد مسيحي تقوم مظاهرة في عيد إسلامي . . . يحصل هذا ولبنان الحكم يبتسم مدعياً حدبه على حرية الاديان وحرية المعتقد » (٣٢) . ويروي صاحب « مذكرات



بيروتي » بعض التيارات الطائفية في عهد الاستقلال ، فالمسلمون يقولون للمسيحيين : نحن هنا هذه بلادنا والمسيحيون يجيبون : لبنان وطننا القومي فابقوا فيه اقلية راضخة او اكثرية مسحوقة او فارحلوا فديار الإسلام واسعة امامكم (٣٣) .

واشار الزعيم كمال جنبلاط إلى خطورة الاتجاهات الطائفية وانقسام لبنان بين الطوائف ، فرأى ان خمس لبنان يحكم البلد بواسطة رئاسة الجمورية والموارنة خمس اللبنانيين ، وخمس لبنان الاخر يحكم البلد بواسطة رئيس الحكومة والسنة خمس اللبنانيين ، والشيعي والدرزي والارثوذكسي والكاثوليكي والارمني والاشوري والكلداني وما إلى ذلك يحكمون لبنان هذا بخمسه وهذا بسدسه وهذا بعشره « كأننا في نظام العشائر والبطون والافخاذ » (٣٤) .

واعتبر الحكم في ابنان بصورة او بأخرى بان لبنان بلداً كاثوليكياً ، وهذا ما كان يثير نقمة المسلمين والوطنيين ، فمنذ عهد الاستقلال وسعي الحكم يتجه للحصول على اعتراف البابوية بلبنان . وقد اوضح السفير حليم ابو عز الدين بان الهدف من الاعتراف البابوي بلبنان صبغ الكيان اللبناني بالصبغة الكاثوليكية على الصعيد الدولي والمحلي . بل اكثر من ذلك فقد حرص الرئيس بشارة الخوري ووزير خارجيته حميد فرنجية على عقد اتفاقية بابوية ( Concordat ) يتم بموجبها ان يكون السفير البابوي عميداً للسلك الدبلوماسي في

لبنان، على غرار ما كان الوضع عليه في البلدان الكاثوليكية، بينما كان العرف والتقليد الدبلوماسي في غير البلدان الكاثوليكية يقضي بأن يكون عميد السلك الدبلوماسي السفير الذي يقدم اوراق اعتماده لرئيس الجمهورية ولو قبل ساعة واحدة من تقديم اوراق اعتماده أي سفير آخر ولو كان سفيراً لاكبر دولة في العالم . وعلى هذا فقد اعتبر لبنان الحكم والسلطة بان لبنان بلداً كاثوليكياً دون الاخذ بعين الاعتبار الطابع العربي له (٣٢) .

وتظهر الاتجاهات الطائفية في مواقع الحكم وممارستها ليس ضد المواطنين فحسب وانما ضد رؤساء الوزراء ، ففي اوائل عام ١٩٤٧ كشف الرئيس عبد الحميد كرامي معاناته كرئيس سابق للوزراء في عهد الرئيس بشارة الخوري وقال امام وفد ماروني : « افركبتمونا خمسة وعشرين عاماً وتريدون ان تركبونا مثلها ، ثم تحجرون علينا حق القول . فاين انصاف الاخ لاخيه ، السنا واياكم شركاء في هذا الوطن ، فلماذا لم تنصفونا، واذا لم تنصفوا فلماذا تنكرون علينا الجهر بالحق» (٣٦) وقد استدل من هذا القول برئيس وزراء سابق مدى معاناة المسلمين من السياسة الطائفية المارونية الممثلة برئيس الجمهورية وبشقيقه «السلطان سليم» وبالقوى السياسية الفاعلة المسيطرة على اجهزة الحكم والسلطة .

وكان رئيس الجمهورية حريصاً على تكريس الخلافات بين الزعامات الاسلامية لا سيما بين الزعامات



السنية المرشحة لرئاسة الوزراء . وبالرغم من اعتراف الشيخ بشارة الخوري من ان رياض الصلح هو الشخصية السنية المؤهلة للتأثير على الشارع الاسلامي غير انه اعتبر ان الاستمرار في تغيير رؤساء الوزراء انما هدفه ارضاء الزعماء السنة المتنافسين ، في الوقت الذي كان الهدف من وراء هذه السياسة تقوية السلطة الرئاسية ، وكذلك للحصول على وضع من القوة بشكل دائم ، وللحصول ايضاً على الدعم السياسي (٣٧) .

ان الممارسات في مواقع الحكم والسلطة لم تؤد يوماً إلى عملية السلام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وعلى سبيل المثال فان تلك الممارسات اسفرت عن ازمات عديدة ، فقد شهد عام ١٩٤٦ العديد من الاضرابات العمالية ، في مقدمتها اضراب عمال الترامواي وسكة الحديد والريجي مطالبين بتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ، بعد ان تبين لهم استغلال هذه الشركات لجميع العمال . وقد اثار النائب محمد العبود في المجلس النيابي هذه القضية وقال : « ها هو الشعب اليوم يديننا نحن النواب ، ولم يعد يقبل لنا عذراً » ورأى ان النواب لم يقدموا للشعب سوى ارهاقه بالضرائب بينما الدولة تتبع سياسة التبذير وهدد النائب محمد العبود بثورة الشعب وقال : « ان الشعب صابر على مضض ، ولكن هل نستطيع ان نضمن انه سيظل صابراً على مضض وان هذا التذمر المحصور لن ينفجر يوماً » (٣٨) .

وفي ٨ ايار ( مايو ) ١٩٤٦ رفض الرئيس سامي الصلح الخروج من رئاسة الوزارة قبل الادلاء برأيه حول تدخل الرئاسة في الكثير من الامور فقد ألقى كلمة اشار فيها إلى المناورات التي تحاك من وراء الستار وقد غمز من قناة رئيس الجمهورية وفسرت اقواله بانها انتقاد للرئاسة الاولى . وذكر سامي الصلح بانه اكتشف سراً من اسرار القصر الجمهوري وصف بانه « ميكروب فاسد » اصاب جميع مدراء الدولة ، اذ اصبح هؤلاء يذهبون إلى القصر الجمهوري ليقدموا فروض التبريك والعبودية لسيد القصر ، واصبح همهم ارضاء رئيس الجمهورية وليس العمل للمصلحة العامة [٣٩] .

اما النائب كمال جنبلاط فقد اتهم عام ١٩٤٧ الدولة والنواب والموظفين بالفساد ، وفي احدى الجلسات النيابية وجه الاتهام إلى النائب ميشال مفرج قائلاً : انك اخذت مليوناً من الدولارات فارجو منك ان ترجعها إلى صندوق الدولة [٤٠] .

وفي الوقت الذي كانت تئن فيه البلاد من التردي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، ومن انتشار الفساد والرشوة كان رئيس الجمهورية يسعى لتجديد ولايته ولاية اخرى مبرراً ذلك بالتجديد للرئيس شكري القوتلي في سوريا وقيام حرب فلسطين .

وفي الوقت الذي كان فيه لبنان الرسمي يحاول التجاوب مع مطالب القوى العربية في لبنان ، كانت بعض القوى



المارونية السياسية والدينية تعمل ضد القضية الفلسطينية وتطالب بانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ووطن قومي مسيحي في لبنان ، وذلك في عام ١٩٤٧ . وكان البطريرك الماروني انطون عريضة والمطران الماروني اغناطيوس مبارك والنائب الماروني اميل اده والنائب الماروني يوسف كرم وبعض السياسيين الموارنة المتطرفين قد اتفقوا فيما بينهم على مطالبة لجنة التحقيق الدولية على تبني رأيهم القائل بانشاء : الدولة اليهودية والدولة المارونية ، واعتبرت تلك القوى المارونية بل حذرت لجنة التحقيق من الاخذ برأي الحكومة اللبنانية لانها ـ على حد زعمهم ـ حكومة غير شرعية [٤١] .

وبالفعل ففي ٥ آب ( اغسطس ) ١٩٤٧ ارسل المطران اغناطيوس مبارك مذكرة إلى رئيس لجنة التحقيق الدولية في جنيف ومما جاء فيها : ان لبنان عبر العصور حتى في العهد العثماني إنما كان يتهرب دائماً من ضغوط الشعوب العربية المحيطة به . اما فلسطين فما ان دخلها المسلمون حتى تعرضت للاهانة الشائنة وللاضطهاد وللنهب وللخراب والتنكيل لان « الكنيس والكنائس حولت إلى جوامع وقضي ـ لغرض مقصود ـ على الدور الذي كان يمثله هذا الجزء الشرقي من البحر الابيض المتوسط» وزاد المطران في اظهار كرهه للمسلمين والعرب بقوله انه « مما لا ريب فيه ان فلسطين كانت وطن اليهود والمسيحيين الاولين وان احداً منهم لم يكن من اصل عربي » . ثم اشاد باليهودي وبالمسيحي اللبناني وقال

عن اليهود : « فوجود مثل هذا الشعب المتطور العامل إلى جانب لبنان لا يمكن إلا ان يساهم في رفاهية الجميع . ان اليهودي يحقق المشاريع واللبناني سريع التكيف . . . ويستطيع هذان الشعبان ان يفتخرا بأن لديهما في الميدان الثقافي من المثقفين والمفكرين عدداً يعادل ما تحويه بلدان الشرق الادنى مجتمعة » . واعتبر المطران مبارك بان المسلمين والعرب جهلة قائلاً في مذكرته « فليس من العدل ان تشرع لهما القوانين اكثرية جاهلة تريد ان تفرض ارادتها » ثم راح المطران مبارك يطالب بضرورة انشاء وطنيين مسيحي ويهودي « وان هناك اسباباً رئيسية اجتماعية وانسانية ودينية تقضي بأن يخلق وطنان للاقليات ، وطن مسيحي في لبنان ـ كما كان دائماً ـ ووطن يهودي في فلسطين . وسيكون هذان الوطنان مرتبطين ببعض جغرافيا ويتساندان ويتعاونان اقتصادياً ويكونان جسراً لابد منه بين الشرق والغرب سواء من الناحية الثقافية او الحضارية » . ثم اعتبر ان ذلك سيؤدي إلى صيانة السلام في المنطقة وإلى حماية الاقليات من الاضطهادات وختم مذكرته قائلاً : « ان لبنان يطالب بالحرية ليهود فلسطين ، كما يتمنى حريته الخاصة واستقلاله » (٤٢) .

وازاء نشر صحيفة « الديار » البيروتية لهذه المذكرة تزعزعت مجدداً فكرة السلام القائمة بين الفئات والطوائف اللبنانية ، وعمت الاضرابات بيروت وصيدا وطرابلس ، كما اصدر مفتي الجمهورية بياناً شجب فيه هذه التحركات في لبنان



والتحركات الصهيونية في فلسطين (٤٣) . كما شجبها البطريرك الكسندروس الثالث ـ بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس ـ الذي قال : « نحن نشجب من يقول ان لبنان وطن مسيحي ، فلبنان وطن لجميع ابنائه وسيظل لبنان على راس الدول العربية في الدفاع عن فلسطين والمسيحيون هم أول من يحمي فلسطين بدمائهم وأرواحهم . . . » (٤٢) .

اما فيما يتعلق بوجهة النظر البريطانية من مذكرة المطران مبارك ، فقد اعتبر المفوض البريطاني في بيروت بان المذكرة احدثت احتجاجاً من الحكومة والنواب الموارنة والمجلس النيابي ، واعتبر ان تحركات المطران خطرة وخطورتها تكمن في امكانية حصول تصادم خطر بين فئات الشعب يكون جسيماً ، واشار إلى ان اساليب الحكم تدل على حكم مفلس والذي يلقى معارضة كبرى (٤٢) .

اما اثر السياسة الدولية على الوضع اللبناني في عهد الرئيس بشارة الخوري فقد بدا واضحاً من خلال النفوذ البريطاني الذي بدأ يتقلص تباعاً ليحل محله النفوذ الاميركي الذي زاد انقسام اللبنانيين حدة ، لا سيما مشروع المعاهدة الاميركية ـ اللبنانية الذي دار الحديث عنها عام ١٩٥٠ . وقد اشار النائب عبد الله اليافي وقتذاك إلى ان الحكومة الاميركية ضغطت واشترطت على الحكومة اللبنانية بانها لن تعقد معها معاهدة ما لم ينفصل لبنان تماماً عن سوريا (٤٦) . كما بحث

في الوقت ذاته مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط وهو مشروع تزعمته الولايات المتحدة الاميركية مع مشاركة بريطانية وفرنسية واسرائيلية . وذلك بحجة الدفاع عن المنطقة ضد الكتلة الشرقية .

وفي الوقت نفسه كانت العلاقات اللبنانية ـ العربية علاقات متوترة لا سيما مع سوريا ، علماً ان العلاقات مع مصر والعراق وشرقي الاردن لم تكن على ما يرام ايضاً . ومما زاد في تعقيد الامور الداخلية في لبنان ، وضاعف في الانقسامات السياسية والطائفية هو حادث اغتيال رئيس الوزراء السابق رياض الصلح في عمان في ١٦ تموز ( يوليه ) ١٩٥١ . واشار فيليب نقاش في مذكراته ، بان اغتيال رياض الصلح كان له اثر واضح على الاوضاع اللبنانية والعربية على السواء ، فبعد اغتياله اختل التوازن الداخلي في لبنان واخذت السياسة العامة الداخلية تتردى في منزلقات كثيرة [٤٧] .

وفي ٢٠ تموز ( يوليه ) ١٩٥١ اغتيل الملك عبد الله على يد شاب فلسطيني . ومن الملاحظ ان اغتيال رياض الصلح والملك عبد الله اثر على الاوضاع اللبنانية والعربية ، لهذا اضطر رئيس الجمهورية إلى اجراء اتصالات محلية وعربية ودولية لتلافي ما يمكن حدوثه في لبنان ، فاجتمع مع القيادات السياسية ، كما اجتمع مع السفير البريطاني الجديد « شابمان اندروس » وطلب منه « ان ينبه حكومته بضرورة عدم الاقدام على تغيير الوضع الراهن جغرافياً وسياسياً في الشرق العربي ،



لان مثل هذا العمل يخلق مشاكل لا يعرف مداها ، فوعد بالايجاب وقال لي : ان من مصلحة الانكليز المحافظة على استقلال لبنان » [٤٨] .

وزيادة في حرص الرئيس بشارة الخوري على ابقاء الوضع الراهن في لبنان بعد اغتيال رياض الصلح والملك عبد الله ، فقد بدأ بمراسلة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بواسطة رئيس الوزراء السابق الحاج حسين العويني ، معتبراً ان العوامل الخارجية قد يكون لها مفعولها في سياسة لبنان الداخلية . وطالب الرئيس الملك ضرورة الاتصال بالانجليز والدول الغربية « لابقاء القديم على قدمه في هذا الشرق العربي » [٤٩] .

ومنذ اوائل عام ١٩٥٢ بدأت تسوء الاحوال الداخلية ، في لبنان ، وتفاقمت الاوضاع السياسية والاقتصادية ، وازدادت الإضرابات العمالية ، وتفشت ظاهرة اقتناء السلاح والصدامات المسلحة بين الاحزاب والجماعات والافراد . واشار نائب البقاع جان سكاف إلى الاوضاع السيئة ، وحذر بان الوضع اللبناني سيؤدي إلى حكم استبدادي وانهيار يضع لبنان تحت انقاضه ، واعتبر ايضاً بان الاضرابات المتتابعة والاشتباكات المسلحة الدامية لا سيما في البقاع وانتشار الاستياء والسخط والنقمة ليست سوى قرائن وتباشير وانذارات صارخة باسوداد افق المستقبل . كما اعتبر النائب علي بزي بان « ناقوس الخطر يدق » [٥٠] .

وكانت قوى المعارضة السياسية قد عقدت العزم على انهاء حكم الرئيس بشارة الخوري ، ومما زادها تشجيعاً نجاح ثورة مصر في ٢٣ تموز ( يوليه ) ١٩٥٢ بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر . وبمناسبة الثورة المصرية ارسل شارل مالك ممثل لبنان في واشنطن برقية مفصلة إلى الرئيس بشارة الخوري حول رأي الاميركيين بالتطورات المصرية وانعكاساتها على لبنان والمنطقة، نصحه فيها بضرورة معاملة اللبنانيين معاملة حسنة للمحافظة على الاستقرار والسلام في البلاد ومما قاله شارل مالك: «يثني على لبنان لسيادة الاستقرار فيه وعلى فضل فخامة الرئيس بذلك. ومع ذلك يعتقد بضرورة القيام بكل ما يمكن لتثبيت هذا الاستقرار على أسس قوية واستدراك تذمر مختلف طبقات الشعب»[٥١] .

هذا وقد قامت « الجبهة الشعبية » المكونة من عدد من النواب والسياسيين ، بمضاعفة تحركاتها ضد الرئيس بشارة الخوري مطالبة بحدوث الانقلاب الذي يريح البلاد من الحكم الفاسد . وفي ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ القى رئيس الوزراء سامي الصلح بياناً في المجلس النيابي هو الاول من نوعه في تاريخ الانتداب والاستقلال معاً ، وهو يعتبر ـ البيان ـ الازمة الذي اطاح بعهد الرئيس بشارة الخوري نظراً لاتهام رئيس الوزراء المباشر لرئيس الجمهورية بالفساد والافساد ، ومما جاء في بيان سامي الصلح ، انه مما لا شك فيه ان ثمة نقمة وتذمراً وشكوى عامة من حالة الفساد والفوضى والطغيان ، وهي حالة شاذة تعانيها اجهزة الدولة منذ امد بعيد ، وهي نتيجة الاستهتار



بالقوانين والتجاوز على هيبة النظام وتسخير مرافق الدولة ومصالحها لحساب الافراد الذين يعملون من وراء الستار غير مقيمين حرمة للقيم الدستورية . ثم تحدث سامي الصلح عن تشابك الصلاحيات بين الرئاستين وتجزؤ الحكم بين السراي والقصر . وعن محاربة رئيس الجمهورية وانصاره لرئيس الوزراء قال : « اردنا تطبيق القانون فحاربونا ، حاربونا لاننا اردنا ان نطبق القانون القاضي بمنع المقامرة ، والقمار هو احد مواردهم السرية ، حاربونا لاننا شرعنا في مكافحة التهريب إلى اسرائيل لان هذه المكافحة تقطع عليهم الرزق الحرام . . . انهم يريدون ان يكون رئيس الوزارة آلة طيعة بأيديهم لتنفيذ مآربهم » .

واشار الصلح إلى ما جناه رئيس الجمهورية من كثرة الاموال والقصور وكيف ساهم وانصاره في تجويع الشعب وارهاقه . وطالب الصلح اخيراً باقالة رئيس الجمهورية في معرض تساؤله: كيف تريدون ان يتحقق اصلاح ونجاح اذا لم تستأصل شأفة العلة القاتلة وتقتلع جذورها[٥٢] .

وخلافاً لما كان متوقعاً فان رئيس الوزراء لم يستقل اثر الجلسة الصاخبة والبيان الذي القاه ، غير ان رئيس الجمهورية بادر على الفور إلى اصدار مرسومين نص احدهما على اقالة سامي الصلح وعلى قبول استقالة الوزراء جميعهم ونص المرسوم الثاني على تأليف حكومة ثلاثية من كبار موظفي الدولة قوامها : ناظم عكاري رئيساً وباسيل طراد وموسى مبارك وزيرين . ولكن لم

تبق هذه الوزارة سوى ستة ايام فحسب من ٩ ايلول ( سبتمبر ) إلى ١٤ منه . وقد علقت صحيفة « البناء » الدمشقية على الازمة اللبنانية انطلاقاً من فهمها لسياسة لبنان ، فأشارت إلى كيفية تأليف الوزارات ، اذ يتحكم القصر الجمهوري بتأليفها واقالتها واعطت امثلة على ذلك مثل حكومة الرئيس عبد الله اليافي التي عانت الكثير من تصرفات رئيس الجمهورية . كما ان حكومة الرئيس سامي الصلح عانت الكثير من « حكومات ما وراء الستار » ومن آل الخوري الذين بدأوا يتنازعون حول مصالحهم الفردية الامر الذي سمح لسامي الصلح بجمع المعلومات حول هذه المصالح [٥٣] .

ومهما يكن من امر فان تشكيل الحكومة الجديدة لم ترض قوى المعارضة ولذا فقد اجتمعت الجبهة الاشتراكية الوطنية المؤلفة من : الحزب التقدمي الاشتراكي ، حزب النداء القومي ، الهيئة الوطنية ، الكتلة الوطنية ، الكتائب اللبنانية والرئيس عبد الله اليافي . وقد وجهت هذه الجبهة بياناً إلى رئيس الجمهورية ابلغته فيه ان اضراباً شاملاً سيعلن في بيروت ابتداء من يوم الاثنين في ١٥ ايلول ( سبتمبر ) ، وظهرت بيانات جديدة للمعارضة تندد بحكم العائلة عائلة آل الخوري وانصارهم الذين استثمروا بؤس اللبناني وعملوا على افقاره ، وان هذه العائلة لن تتزحزح ما لم ترغم ارغاماً على ترك كرسي الحكم .

لقد حاول رئيس الجمهورية امتصاص نقمة المعارضة



والشارع بتكليف شخصية سنية تمثلت بالرئيس صائب سلام ، ولكن هذا التكليف الجديد لم يؤد إلى تهدئة الامور ، بل استمرت الاوضاع تزداد سؤا . وفي ١٧ ايلول ( سبتمبر ) بدأت ساعة الحسم السياسي بتكثيف الاتصالات الحزبية والسياسية ، وحاول رئيس الجمهورية كسب دعم الجيش اللبناني ، فاجتمع باللواء فؤاد شهاب مرغباً اياه بتولي رئاسة الجمهورية من بعده ، ولكن اللواء شهاب رفض هذا العرض - فما كان من رئيس الجمهورية إلا ان اقال الرئيس صائب سلام حتى لا يتسنى لشخصية اسلامية تولي رئاسة الجمهورية مؤقتا اذا ما خلا المنصب ولم ينتخب البديل ، وفي الوقت ذاته اصدر مرسوماً بتعيين فؤاد شهاب رئيساً للوزراء .

وفي هذه الفترة ، حاول رئيس الجمهورية ان يلعب الورقة الاخيرة ، في احداث شرخ بين المعارضة ثم بين اركان الطائفة السنية ، وبين المسلمين عامة ، فعرض رئاسة الوزراء على احمد الاسعد فرفضها ، ثم عرضها على الحاج حسين العويني فرفضها ايضاً ، ثم عرضها على الكثير من الشخصيات السنية مثل عبد الله اليافي وسعدي المنلا وسواهما فرفضوها ايضاً .

ونظراً لتردي الاوضاع الداخلية ، ولعدم قدرة الحكم على احلال السلام والامن والاستقرار في لبنان ، فقد قرر الرئيس بشارة الخوري اخيراً الاستقالة في ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ .

هذا ولا بد من تدوين مشاعر وآراء الرئيس بشارة الخوري

حيال الازمة السياسية التي مر بها ومرت البلاد بها ، فبرر وجود الفوضى والفساد بان المسؤولية لا تقع عليه فحسب ، وإنما على الادارة وعلى الموالاة والمعارضة معاً ، وانه لم يكن يستطيع ان يراقب كل شيء في الدولة . وبعد تسع سنين وجد نفسه امام هذا الوضع وقال :

« معارضة ضارية ظالمة لا تعرف التحليل والتحريم يشجعها الاجنبي وموالاة متواكلة نائمة على الثقة وفي كثير من افرادها نهم ومطامع واحقاد . وبعد ان اقتطع كل ما اقتطع من نفوذ واسع وجاه عريض في مناطق عدة الحَقَ بي بعضهم البلاد مزرعة ما كانت يوماً لي ملكاً ولا مورداً . وزعموا اني اثريت على حساب الخزانة واني تملكت الاراضي الواسعة في كاليفورنيا والارصدة الضخمة في مصارف أوروبة واميركة . والله يعلم وهم يعلمون ما كان عليه شحيح دخلي ونضيض وفري . ونعت بالطاغية مع ما عرفه الناس عني من دعه ووداعة ، انا الذي اخشى الله واليوم الأخير» (٥٤).

ان هذه الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية والممثلة بتحويل لبنان إلى مزرعة ، وبنهب ثروات البلاد ، وإلى الاستئثار بالسلطة والتشجيع على الفساد والفوضى والعائلية ، والتشجيع على ابقاء لبنان مزرعة طائفية ومذهبية هي في حقيقتها ليست اتهامات المعارضة ولا اتهامات الشعب فحسب ، بل هي مزايا قائمة تتمثل في طبيعة وجذور النظام السياسي



القائم في لبنان منذ ما قبل عهد الاستقلال والمستمر إلى اليوم .

ان دولة ـ كلبنان ـ تتميز بالنظام الطائفي والمذهبي ، وبتسلط الفرد وسيطرة العائلة مرة وحكم الحزب او العشيرة مرة اخرى، هذه الدولة لم يقدر لها ان تحيا حياة سلام وأمن واستقرار ، ولن تحيا حياة الدول المستقرة المتطورة في اطار من العدل والمساواة بين مختلف افراد الشعب . وان ما جرى ويجري في لبنان منذ عام ١٩٧٥ إلى الآن هو المحصلة الموضوعية لنظام غير موضوعي .

# مصادر البحث


١ - أنظر : كتابنا : دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ - ١٩٤٣ . ص ٥ ، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٥ .

٢ - وجيه كوثراني : بلاد الشام ، ص ٢٥٦ ، بيروت ١٩٨٠ .

٣ - بيان « إلى الامة العربية - الوطن في خطر » بيروت ١٩١٢ - ١٩١٣ ، موقع عليه اسم « ميم » وهو من ضمن اوراقي الوثائقية التاريخية .

٤ - . A . I . Smail . Documents Diplomtiques et Consulaires de Beyrouth Vol 20 . PP . 104 — 106. Beyrouth 1979

٥ - حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ - ١٩٣٨ - ، ص ٢٦٨ ، ٢٧٠ - ٢٧١ ، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٢ .

٦ - زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ٨٤، بيروت ١٩٧١ .

٧ - ساطع الحصري : يوم ميسلون ، ص ٧٤ ، بيروت ١٩٤٨ .

٨ - ساطع الحصري : المصدر نفسه ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .

٩ - ساطع الحصري : المصدر نفسه ص ٧٦ - ٧٧ .

١٠ - الرئيس صائب سلام : وهل فشل الاستقلال ، مجلة « المقاصد » العدد الاول ، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨١ ، ص ١٦٨ .

١١ - مقابلة مع السفير السابق المرحوم محمد علي حمادة في ٤ حزيران ( يونيه ) ١٩٨٢ .

١٢ - الرئيس صائب سلام ، المقال السابق ، ص ١٧٠ .

١٣ ـ السيد رشيد رضا : ما للمسلمين نائمين كأهل الكهف ، مجلة « المقاصد » العدد التاسع ، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ ، ص ٣٨ .

١٤ ـ انظر : بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، ج ١ ، ص ١٣٢ ـ ١٣٤ ، ١٣٥ .

١٥ ـ صحيفة « الف باء » الدمشقية ، ١٠ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٢٨ .

١٦ ـ جبران تويني: في وضح النهار ـ مقالات مختارة ـ ص ١ ـ ٢ بيروت ١٩٣٩ .

١٧ ـ أنظر : الف باء ، ٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٢٩ ، العهد الجديد ١٢ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٢٩ .

١٨ ـ تقارير سرية من القنصل البريطاني ساتو إلى وزارة خارجيته تحمل الأرقام التالية : 11Feb . 1930 . No . 927 , in F . O . 371 / 4556 / 89 , 25 Feb . 1930 . No E 1204 , in F . o . 371 / 14557 / 89

١٩ ـ انظر : وليد عوض أصحاب الفخامة رؤساء لبنان ، ص ٥٠ ، بيروت ١٩٧٧ .

٢٠ ـ لسان الحال ، ٢٥ آذار (مارس) ١٩٣٢ .

٢١ ـ انظر : مسعود ضاهر: لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية ؟ السفير ، ٢٥ ، ٢٧ آذار ( مارس ) ١٩٧٩ ، العدد ١٧٧١ ، العدد ١٧٧٣ .

٢٢ ـ للمزيد من التفصيلات أنظر كتابنا : مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦(*) ، ص ٧٥ ـ ٨٩ . بيروت ١٩٨٣ .

٢٣ ـ محضر الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني ، ١٥ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٣٦ ، ص ٤ .

(*) سبق ان تولى عبد الله بيهم ( سي من بيروت ) منصب أمين سر الدولة في عهد الرئيس حبيب باشا السعد عام ١٩٣٤ .

٢٤ ـ النهار ، ١٤ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٣٦ .

٢٥ ـ أنظر كتابنا : مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ ـ ١٩٣٨، ص٣١٥ ـ ٣١٨ .

٢٦ ـ محمد جميل بيهم : قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ، جـ ٢ ، ص ١٠٧ .



٢٧ ـ E . Phipps to Eden , 5 July 1937 , No . 3735 , in F .o . 371 / 89 ( P . R . O .)

٢٨ ـ ملف الكتلة الاسلامية عام ١٩٤٣ ، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية .

٢٩ ـ د . جورج حنا : من الاحتلال إلى الاستقلال ، ص ١٧٩ ، بيروت ١٩٤٦ .

٣٠ ـ British legation ( Beirut ) to foreign office ( London ) 29 June 1943 , in F .o . 371 / 226 / 379

نقلاً عن د . علي عبد المنعم شعيب : ازمة المرسومين ( ٤٩ ) و( ٥٠ ) ، السفير ٢٩ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٤ ، العدد ٣٤٨٩ .

٣١ ـ د . شعيب : المرجع نفسه .

٣٢ ـ د . جورج حنا : العقدة اللبنانية ، ص ٩ ، بيروت ١٩٥٧ .

٣٣ ـ . . . عيتاني : مذكرات بيروتي ، ص ٧٠ ، جامعة بيروت العربية ١٩٧٧ .

٣٤ ـ كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية ، ص ٢٥ ، بيروت ١٩٥٩ .

٣٥ ـ من مقابلة شخصية مع السفير حليم أبو عز الدين في ١٣ آذار (مارس) ١٩٨١ .

٣٦ ـ العروبة ، جـ ١ ، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٤٧ ، ص ١٧ ، ١٩ .

٣٧ ـ E. Salem , Cabinet Politics in lebanon , in M . E . J . Vol 21 , No . 4 Aut 1967 , PP . 490 — 492 .

٣٨ ـ مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني ، ٣٠ نيسان ( ابريل ) ١٩٤٦ ، ص ، ٥٣٤ ـ ٥٣٥ .

٣٩ ـ مذكرات سامي الصلح ، جـ ٢ ، ص ١٤٢ ـ ١٤٣ سامي الصلح : احتكم إلى التاريخ ، ص ٨٠ .

٤٠ ـ مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني ، ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر ) ١٩٤٧ ، ص ٢٧٨ ـ ٢٨١

٤١ ـ أنظر التقرير السري البريطاني H . Boswall to F . o . no . E 7657 , of 20 August 1947 . in F . o . 371 / 61710 / 88

٤٢ ـ مذكرة المطران اغناطيوس مبارك إلى لجنة التحقيق الدولية في ٥ آب (اغسطس) ١٩٤٧ نقلاً عن: النهار، العدد ٣٧٠٠، ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

٤٣ ـ Le Soir , 29 Sept 1949

٤٤ ـ النهار ، العدد ٣٧٠٠ ، ٣٠ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٤٧ .

٤٥ ـ H .Boswall ( Beirut ) to F . 0 . ( London ) no . E . 9986 of 30 Sept . 1947 , in F . 0 . 371 / 61710 / 88

٤٦ ـ انظر كتابنا: التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢، ص ٥٢٣، الدار الجامعية ـ بيروت ١٩٨٨ (الطبعة الثانية).

٤٧ ـ فيليب نقاش : ( مذكرات ) مشاهد تاريخية من الحياة العامة اللبنانية ١٩٠٨ ـ ١٩٧٣ ، بيروت ( لا . ت ) .

٤٨ ـ بشارة الخوري : حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٣٩٩ .

٤٩ ـ بشارة الخوري ، المصدر نفسه ، جـ ٣، ٣٩٩ ـ ٤٠٠ .

٥٠ ـ مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني ، ٨ أيار ( مايو ) ١٩٥٢ ص ٢٢١٩ ـ ٢٢٥٧ .

٥١ ـ برقية شارل مالك ( واشنطن ) إلى وزارة الخارجية اللبنانية ( بيروت ) رقم ٥٠٩ ، في ٢٦ تموز ( يوليه ) ١٩٥٢ .

٥٢ ـ بيان الرئيس سامي الصلح ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . انظر النص في: مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ص ٢٥٠٥ ـ ٢٥٠٩، مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠، جـ ٢، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٧، النهار، العدد ١٥٢٨، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، البناء العدد ١٣، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ وبقية الصحف.

٥٣ ـ البناء ، العدد ، ١٣ ، ١٠ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٥٢

٥٤ ـ بشارة الخوري ، حقائق لبنانية ، جـ ٣ ، ص ٤٨٥ ، ٤٨٧